

# الفرقة الناجية

دراسة في سبب اختلاف الفرق الإسلامية  
وما يجب على المسلم في مسائل الخلاف

دكتور

عماد حسن مرزوق

دكتوراه في علوم القرآن

2007

مكتبة بلستان المعرفة

لطباعة ونشر وتوزيع الكتب

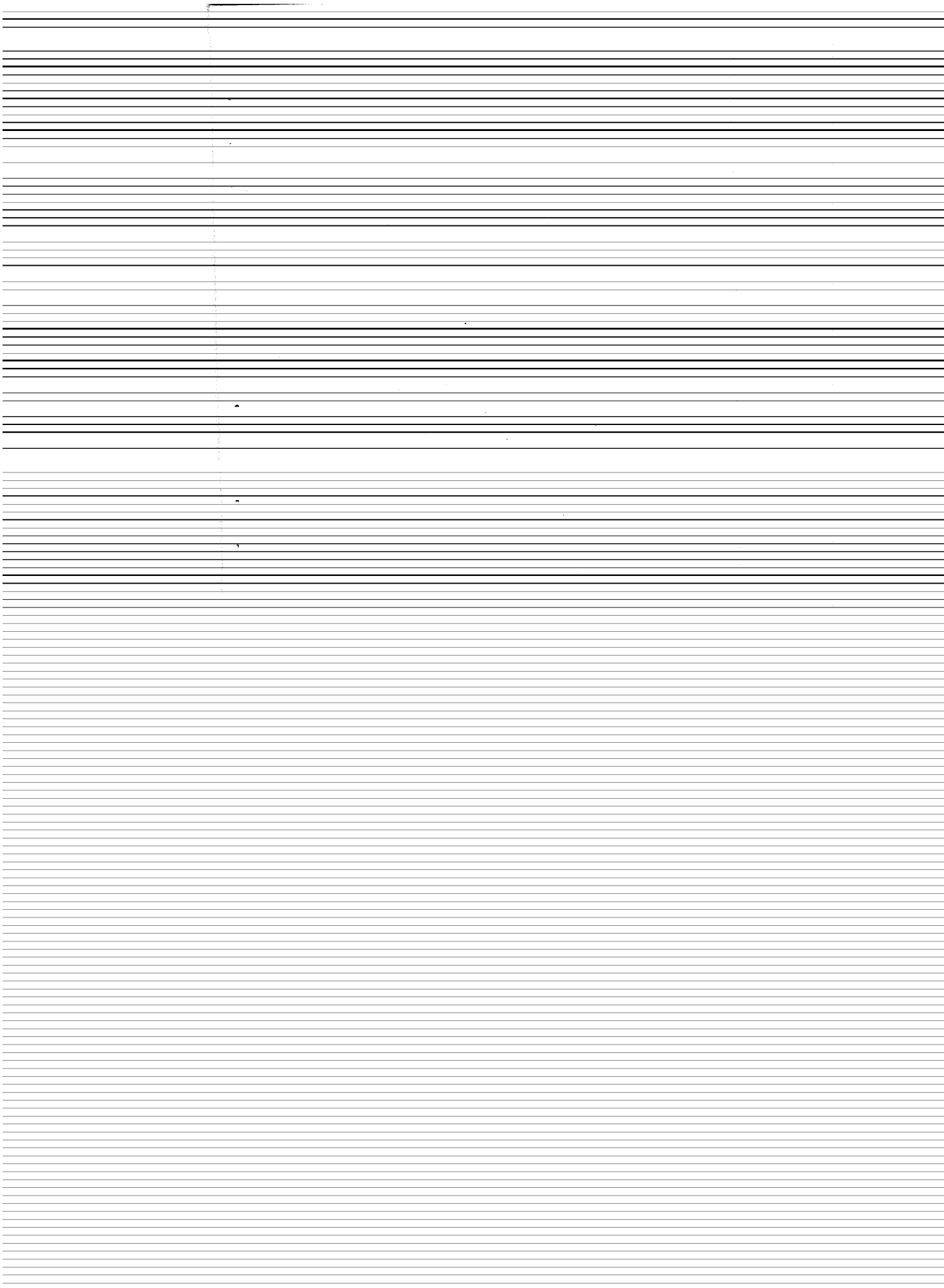
كفر الدوار - الحدائق - ش. سور المصنع - أمام أبراج الحلواني

☎: ٢٢٢٤٢٢٨ / ٤٥ - ٤٥ / ٢٢١١٤٩٥ & ١٢١١٥١٢٢٧

|                |   |
|----------------|---|
| اسم الكتاب     | الفرقة الناجية  |
| اسم المؤلف     | (دراسة في سبب الاختلاف الفرق الإسلامية وما يجب على المسلم في مسائل الخلاف)<br>د. عماد حسن مرزوق   |
| رقم الإيداع    | ٢٠٠٧/١٠٤٩٤  |
| الترقيم الدولي | I.S.B.N 977-393- 097 - 1  |
| الطبعة         | الأولى  |
| الناشر         | مكتبة بلستان المعرفة  |
|                | كفر الدوار - الحدائق - ش. سور المصنع - أمام أبراج الحلواني<br>☎ : ٠٤٥/٢٢٢٢٤٢٢٨ & ٠٤٥/٢٢١١٤٩٥<br>الإسكندرية ٠١٢٣٥٣٤٨١٤ & ٠١٢٣٧٥١٢٣٧<br>Email: bostan_elma3rafa@yahoo.com |

**جميع حقوق الطبع محفوظة**  
ولا يجوز طبع أو نشر أو تصوير أو إنتاج هذا المصنف أو أي جزء منه  
بأية صورة من الصور بدون تصريح كتابي مسبق.

**الفرقة الناجية**  
**دراسة في سبب اختلاف الفرق الإسلامية**  
**وما يجب على المسلم في مسائل الخلاف**



## مُتَكَلِّمَاتُ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم  
المرسلين، وعلى آله المطهرين وأصحابه الصالحين، وبعد.

فقد أمر الله المسلمين بالتمسك بدينه مجتمعين غير  
متفرقين فقال — سبحانه — (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا  
تفرقوا) [آل عمران: ١٠٣]، ونهى عن الاختلاف والتفرق فقال  
- عز وجل - (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم) [الأنفال: ٤٦]،  
وبين — جل وعلا — أن الذين تفرقوا في دينهم شيعاً لم  
يكن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) منهم في شيء  
فقال: (إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء)  
[الأنعام: ١٥٩]، وقال تعالى: ذمما المشركين بالتفرق في  
الدين (ولا تكونوا من المشركين من الذين فرقوا دينهم  
وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون) [الروم: ٣١-٣٢].

وبالرغم من هذا كله فقد اختلف المسلمون في أمر دينهم، وتفرقوا شيعاً، وصارت كل فرقة من فرق المسلمين تدعى أنها (الفرقة الناجية) المتمسكة بصحيح الدين، وأن ما سواها من الفرق قد ضل عن الجادة، وبات المسلم الحريرى على دينه متحيراً، إلى أى مذهب يميل، وإلى أى فرقة ينتمى، وإلى أى عقيدة ينتسب.

إن ظاهرة اختلاف المسلمين في أمر العقيدة بالرغم من أن ربهم واحد، ورسولهم واحد، وكتابهم واحد، ودينهم واحد ظاهرة تدعو إلى البحث عن الأسباب التى تقف وراءها، لا سيما وقد تحول الاختلاف بين المسلمين إلى صراع تسفك فيه الدماء.

وقد غدا من الواجب على كل باحث وعالم مخلص لدينه وأمته أن يكشف عن موطن الداء الذى أدى بالمسلمين إلى التفرق والتحزب، وحول وحدة الأمة إلى تمزق، وإنى لأرجو أن تساهم هذه الدراسة فى الكشف عن سبب اختلاف الفرق

الإسلامية، كما تبين للمسلم المتحير بين هذه الفرق ما يجب  
عليه فيما اختلفوا فيه

والله نسأل أن يبدل تفرق المسلمين جمعاً، وشتاتهم وحدة  
والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

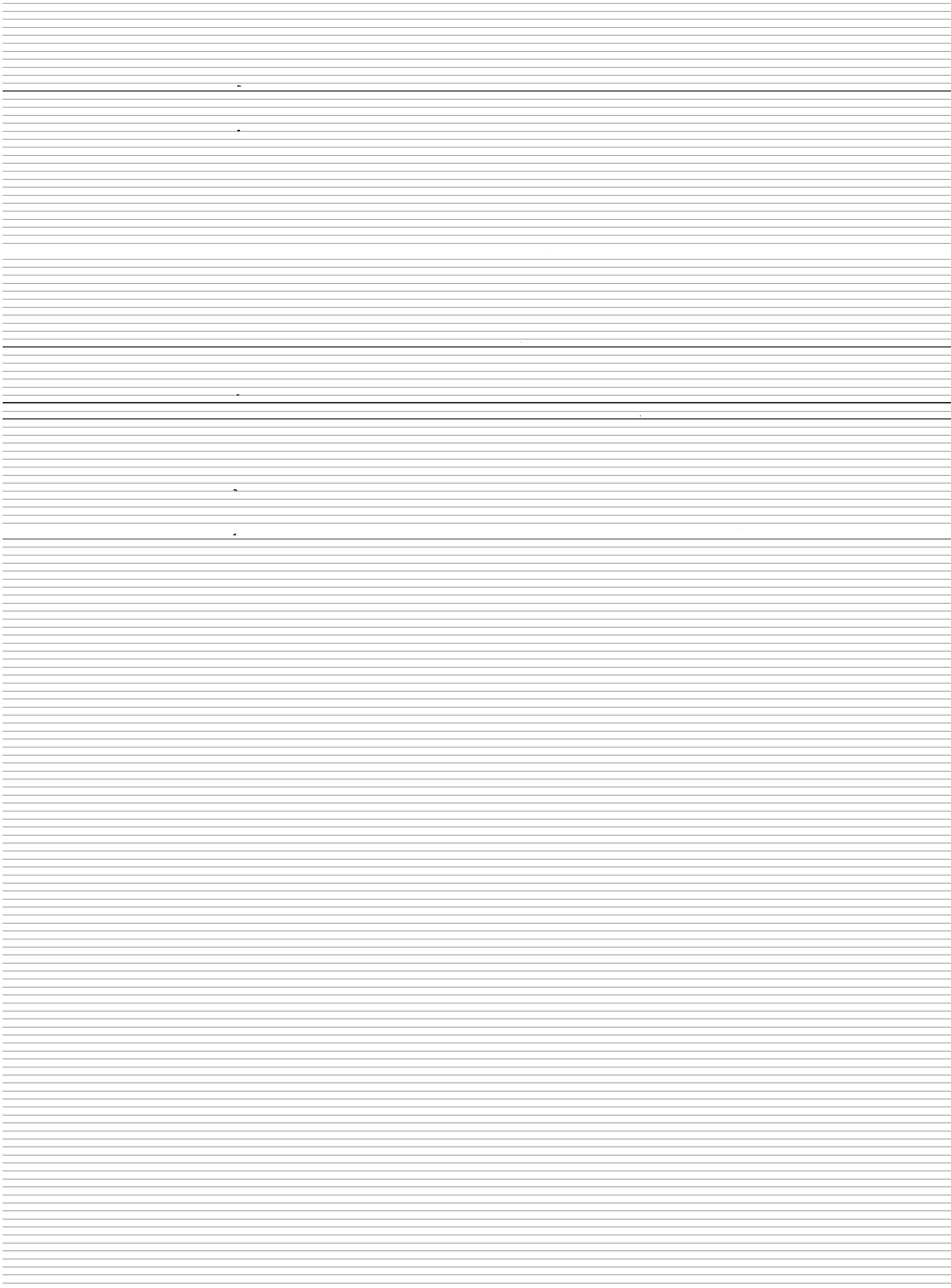
دكتور

عماد حسن مرزوق

٢١ من صفر ١٤٢٨هـ

الأحد

١١ من مارس ٢٠٠٧م





## (١) الاختلاف بين الفرق الإسلامية

الفرق أو المذاهب كأهل السنة والشيعة والخوارج  
والمعتزلة والمرجئة وغيرهم واقع عرفه المسلمون بعد عصر  
النبوة بزمان غير بعيد.

وما زال الواقع الإسلامى يشهد بروز فرق جديدة  
حتى يومنا هذا. والحقيقة التى نريد أن نقررها فى البداية  
أن الخلاف بين الفرق الإسلامية يرجع إلى الخلاف فى العقيدة،  
وقد تكون هذه الحقيقة صادمة لكثير ممن يروّعونهم أن يدركوا  
أن المسلمين قد تفرقوا فى العقيدة التى هى جوهر الدين  
وأساسه. ولكنها تبقى مع ذلك حقيقة واقعة لا سبيل إلى  
إنكارها.

ولا شك أن تلك الفرق الإسلامية تجتمع على أصول  
عقائدية واحدة من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله  
واليوم الآخر والقدر خيره وشره، وباجتماعهم على تلك

الأصول نالوا جميعاً - على تفرقهم - شرف الانتساب للإسلام.

ولكنهم مع هذا الاجتماع على تلك الأصول قد اختلفوا في كثير من المسائل العقائدية المتفرعة عن تلك الأصول، وبهذا الاختلاف وقعوا - رغم اجتماعهم في أصول الإسلام - في التفرق والانقسام.

وعلى هذا فإن الخلاف بين أهل السنة والشيعة -

مثلاً - خلاف في العقيدة في المقام الأول.

ولا يعني هذا أن الفرق الإسلامية ليس بينها خلافات في المسائل الفقهية، ولكن مثل هذه الاختلافات في مسائل الشريعة يمكنها أن تشكل مذهباً فقهياً، لكنها ليست الأساس في الاختلافات بين الفرق.

فالفرقة تتشكل ملامحها حسب أصولها العقائدية  
أولاً، وربما يكون بين أفراد تلك الفرقة الواحدة خلافات  
فقهية، لكن هذه الاختلافات لا تسمح بخروجهم عن تلك  
الفرقة ما داموا جميعاً قد اتفقوا في الأصول العقائدية.

وعلى سبيل المثال فإننا نجد مذهب أهل السنة والجماعة يضم  
عدداً من المذاهب الفقهية. ومع هذا فإن المذهب الشافعي  
والحنفي والمالكي والحنبلي تظل جميعاً مذاهب سنية رغم  
اختلافاتها الفقهية.

وإنما انتسبت هذه المذاهب جميعاً إلى فرقة واحدة  
لكونها اتفقت في الأصول العقائدية، الخلاف إذن بين الفرق  
الإسلامية خلاف في أمور العقيدة وليس في الفروع الفقهية  
وحدها.

وإذا كان من العسير على كثير من الناس أن يدركوا أن  
المسلمين قد تفرقوا في العقيدة فإنه لا شك سيكون أشد عسراً  
عليهم أن يعلموا أن تفرق المسلمين في العقيدة. بلغ بهم حداً

صارت فيه الفرقة الواحدة التي اجتمع افرادها على اسم واحد منقسمة على نفسها الى عدة فرق اخرى تتميز فيها كل فرقة عن غيرها بعتيدة خاصة.

فأهل السنة والجماعة قد انقسموا إلى اشاعرة وماتريدية وصوفية وسلفية (وهابية) وانقسم الشيعة إلى إمامية اثنا عشرية وزيدية واسماعيلية<sup>(١)</sup>

وهكذا فإننا نجد داخل الاتجاه العقائدى الواحد انقسامات عدة مما يدلنا على مبلغ ما وصل إليه المسلمون من اختلافات عقائدية.

ولكى نزيد تلك الفكرة وضوحاً وتأصيلاً فإننا نسوق نماذج من تلك الاختلافات العقائدية بين القرنين الإسلامية.

(١) (صفحتنا من ذكر الفرق المنحدرة واكتفيينا بالفرق القائمة إلى اليوم والا فإن فرق أهل السنة و فرق الشيعة أكثر مما ذكرنا)

### أولاً: الخلاف في صفات الله

- ذهب الأشاعرة والماتريدية والزيدية والاشناعشية والمعتزلة إلى تأويل ما ورد في القرآن الكريم من الآيات المتضمنة لصفات الله الموهمة ظاهرها مشابهة صفات الخالق لصفات المخلوق نحو قوله تعالى: (يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ) [الفتح: ١٠]، ونحو قوله تعالى: (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) [طه: ٥]، ورفضت السلفية الوهابية من أهل السنة التأويل في مثل هذه الآيات وحملتها على الظاهر.

- وذهب الأشاعرة والماتريدية والزيدية والاشناعشية إلى تنزيه الله عن الجهة والمكان، وأثبتت الوهابية لله جهة ومكاناً، ورات بعض فرق الصوفية أن الله قد اتحد بالكون وحل فيه وهو ما يعرف (بالاتحاد والحلول)

### ثانياً: الخلاف في القرآن

- ذهب المعتزلة والزيدية والاشناعشية إلى القول بأن القرآن كلام الله مخلوق محدث، ورفض ذلك الحنابلة من أهل السنة وقالوا القرآن كلام الله غير مخلوق، وقالت الأشاعرة، كلام الله

قسمان: نفسى وهو هديهم ومنه معانى القرآن، ولفظى وهو  
محدث ومنه الفاظ القرآن.

### ثالثاً: الخلاف فى النبوة

- ذهب عامة الفرق الإسلامية إلى أن الأنبياء كلهم رجال،  
بينما رأى بعض الظاهرية أن النبوة واقعة فى النساء كذلك.

### رابعاً: الخلاف فى الإمامة

اعتبرت الشيعة الاثنا عشرية الإمامة من أصول الدين  
العقائدية، وقالت بالنص على اثنى عشر إماماً من آل البيت  
بدءاً من على بن أبى طالب - عليه السلام - وختاماً بالإمام  
الثانى عشر محمد بن الحسن العسكرى وهو المهدي الذى ولد  
ثم غاب وهو مازال غائباً إلى أن يظهر ليعيد الأمة إلى منهاج  
النبوة.

وقالت الإسماعيلية بالنص على الإمامة في أئمة آل

البيت — دون تحديد لعددهم — واختلفوا مع الاثنا عشرية  
في تعيين بعض الأئمة.

وقالت الزيدية بأن الإمامة بدون نص جائزة في كل

من كان من ولد فاطمة الزهراء — عليها السلام — متصفاً  
بالشجاعة والعلم والسخاء والخروج في طلب الإمامة.

وقال أهل السنة بأن الإمامة في هريش شوري بين

المسلمين. وأنكروا أن يكون المهدي قد ولد، وأهروا بأنه سيولد.

#### خامساً: الخلاف في القدر

— قالت المعتزلة إن الإنسان يخلق أفعاله، وذهبت الأشاعرة إلى أن

الإنسان يكسب أفعاله بعد أن يخلقها الله وهو ما يعرف

(بالكسب)، وذهبت الشيعة الاثنا عشرية إلى القول بأن الله

يخلق الأفعال بخلق القدرة للإنسان على فعلها، والعبد فاعل

لها باختياره وذهب بعض أهل السنة كالصوفية إلى القول

(بالجبر)

## سادساً : الخلاف في اليوم الآخر

- ذهب المعتزلة والخوارج إلى أنه لا يدخل أحد من المسلمين النار إلا أصحاب الكبائر وهم مخلصون في النار، وذهب أهل السنة إلى أن المسلم إذا دخل النار عذب فيها ثم أخرج إلى الجنة.

- وذهب أهل السنة إلى أن المسلمين يرون الله يوم القيامة، بينما نفى الشيعة والمعتزلة ذلك.

فهذه صور من الاختلافات بين الفرق الإسلامية في أمور العقيدة، وقد التزمت في عرضها بما استقر منها لدى تلك الفرق، وتجنبنا نقل الأقوال الشاذة التي تشكل آراء فردية خاصة كالقول بتحريف القرآن عند بعض الشيعة، وفناء النار عند بعض أهل السنة.



## (٢) الفرقة الناجية

إن الاطلاع على الاختلافات العقائدية بين الفرق الإسلامية يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك على أنه لا يمكن أن تكون الفرق الإسلامية جميعاً على صواب، ذلك لأنه لا يمكن أن يكون الشيء ونقيضه كلاهما صواباً، فيكون — مثلاً — قول أهل السنة برؤية المؤمنين لله يوم القيامة صواباً، وأن يكون رأى الشيعة بنفى الرؤية صواباً في الوقت نفسه، وهكذا فلا يمكن أن يكون حكم الشيء الواحد جائزاً وممتنعاً في آن واحد لأن بعض الفرق قالت بجوازه وبعضها قال بامتناعه، فالحق واحد لا يتناقض.

وإذا ثبت أنه يستحيل أن تكون تلك الفرق كلها على صواب، فإن ذلك سوف يدعو إلى البحث عن تلك الفرق ذات العقيدة الصحيحة.

وقد ادعت كل فرقة لنفسها أنها قد حازت الصواب من كل وجه، واعتبرت كل فرقة أن ما سواها من الفرق على

ضلال، ويصل الخلاف بين الفرق إلى الاتهام بالفسق والابتداع  
بل التكفير وإراقة الدماء في كثير من الأحيان.

وكثيراً ما يستشهد أتباع الفرق بحديث يرويه جماعة  
من المحدثين بألفاظ مختلفة أحدها (ستفترق أمتي على ثلاث  
وسبعين فرقة كلهم في النار إلا واحدة) ودائماً ترى كل فرقة  
في نفسها أنها الفرقة الناجية المعنية في الحديث وأن ما  
سواها في النار، وقد حاولت كل فرقة من تلك الفرق أن توجد  
لنفسها ما يبرر أن تكون الأحق بالنجاة دون غيرها.

فأهل السنة والجماعة هم المتمسكون بالسنة، وفي  
السنة العصمة من الضلال كما قال رسول الله (صلى الله عليه  
 وآله وسلم) (تركتم فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما أبداً كتاب  
الله وسنتي) (السيوطي في الجامع الصغير)

والشيعة هم المتمسكون بأهل البيت، وفي أهل البيت  
العصمة من الضلال كما قال رسول الله (صلى الله عليه وآله

وسلم) (تركت فيكم من إن أخذتم به لن تضلوا كتاب وعترتي  
 اهل بيتي) (رواه الترمذي وغيره)

وهكذا تدعى كل فرقة لنفسها النجاة، وتجبر لنفسها  
 تلك الدعوى

وكل يدعى، وصلاً بليلى وليلى لا تقر لهم بذلك

ولماذا لا تقر لهم ليلي بذلك؟!  
 نعود فنقول لأن الحق لا يتناقض، ولا يمكن أن تكون  
 تلك الفرق جميعها - وهي المتناقضة فيما بينها - على صواب.  
 لا شك إذن أن بعض آراء تلك الفرق في العقيدة  
 خاطئة لا محالة.

ولكن ايعنى هذا أن يكون الحق كله قد جمع لدى  
 فرقة من تلك الفرق دون أن يعترى عقيدتها شيء من الباطل؟  
 وهل يعنى ذلك أن ما سواها من الفرق لم ينل من الصواب  
 شيئاً؟

إن المتتبع المنصف لآراء الفرق يعلم تمام العلم أنه ما من فرقة من تلك الفرق إلا وفيما تعتقده صواب وخطأ.

أما عن جانب الصواب فهو على أقل تقدير ما لديها من الآراء في أصول العقيدة الإسلامية والتي دخلت بها إلى ساحة الإسلام منتسبة إليه دون غيره من الأديان.

وأما عن جانب الخطأ -عندى- في آراء كل فرقة فيمكن الإشارة إلى شيء قليل من ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر.

فمن ذلك قول بعض الصوفية (بالاتحاد والحلول)، وقول بعض الشيعة (باطلاع الإمام المنتظر على أفعال العباد)، وقول بعض أهل السنة (بالتجسيم).

وإذا كان الحق واحداً لا يتعدد ولا يتناقض فما الذى أدى بالمسلمين إلى الابتعاد عنه بآراء منحرفة كما نجده ماثلاً في تناقضات الفرق؟

وما الذى دفع المسلمين إلى الاختلاف رغم كونهم  
ياخذون عقيدتهم من منبع واحد؟ وما الذى يجعل الإنسان  
يعمى عن الصواب وينقاد مخمض العينين إلى رأى من الآراء؟

### (٣) التقليد سبب التفرق

لكى نعرف السبب وراء الانحراف العقائدى الذى تجلى  
فى انقسام المسلمين إلى فرق يجب أن نعلم أن هناك منهجين فى  
تلقى العقيدة.

المنهج الأول: منهج الاجتهاد<sup>(١)</sup> فى استنباط العقيدة من القرآن  
والسنة بطريقة مباشرة. وقد وقع الخلاف بين متبعى ذلك  
المنهج فى فهم العقيدة لأسباب متعددة منها تفاوت العقول فى  
فهم النصوص، إذ يفهم بعضهم من النصوص غير ما يفهمه  
الآخرون، ومنها ما تتضمنه النصوص من المتشابهات التى  
تحتاج إلى التأويل، وفى تعيين موضع التشابه والسبيل إلى  
تأويله يقع الاختلاف، ومنها اختلاف طرق الاستنباط بين  
المجتهدين، وفى اختلاف تلك الطرق اختلاف فى النتائج،  
ومنها الاختلاف حول صحة بعض الآثار الروية والسنة  
المنقولة.

(١) لكلمة الاجتهاد دلالة خاصة فى الفقه الإسلامى لكننا نعنى بها هنا المعنى العام  
المتضمن بذل الجهد للوصول للصواب

والمنهج الثانى: منهج التقليد، ونعنى به أن يتبع الإنسان آراء بعض المجتهدين فيقلده فى اعتقاده دون الوقوف على دليله، فالمقلدون يعتقدون صحة ما استنبطه المجتهد من مسائل العقيدة دون أن يكون لهم المام بالخلاف الواقع فى تلك المسائل، وأدلة المختلفين فيها.

وكما يقع الاختلاف بين أتباع منهج الاجتهاد لبعض ما ذكرنا من أسباب، فإن الاختلاف كذلك يقع بين أتباع منهج التقليد ولكن لغير تلك الأسباب، وإنما يقع بينهم اختلاف لاختلافهم فى اختيار من يقلدون من أصحاب الاجتهاد.

وإذ قد تبين لنا طرق تلقى العقيدة، فإننا نستخلص أن تكون الفرقة أو تشكل المذهب لابد أن يمر بمرحلتى الاجتهاد ثم التقليد.

فمرحلة الاجتهاد فى استنباط العقيدة من النصوص يقوم بها أفراد من الناس لا يمكن أن تتشكل بهم الفرقة أو المذهب فتظل آراؤهم مجرد آراء فردية إلى أن تتم المرحلة

الثانية حيث يتم اعتناق تلك الآراء من قبل جموع الناس تقليداً منهم لهؤلاء المجتهدين بغير معرفة أدلة هؤلاء المجتهدين فيما استنبطوه من مسائل العقيدة.

وعلى ذلك فالمجتهد لا يمكن أن يشكل بمفرده فرقة إلا إذا قلده في رأيه اتباع من أصحاب منهج التقليد فينشأ من جموع المقلدين ما يعرف بالفرقة أو المذهب.

وإذا كان المجتهد يختار ما يعتقد باجتهاده بالوقوف على الأدلة من مصادرها، فإن المقلد الذي لا يعنى بالأدلة لا يختار عقيدته، وإنما تملأ عليه من قبل المجتهد الذي يقلده.

وقد يبدو المقلد مختاراً لعقيدته من حيث كان مختاراً للمجتهد الذي يقلده دون من سواه، لكن المقلد في حقيقة الأمر لا يختار كذلك من يقلده من المجتهدين، وإنما يدفع إلى تقليد أحد المجتهدين وترك غيره بدافع عامل التنشئة.

فالتنشئة هي التي تتحكم في عقائد المقلدين، فالمقلد الذي لا يتبع الدليل يقلد ما نشأ عليه أو كما يقول رسول الله (صلى



الله عليه وآله وسلم) (ما من مولود إلا ويولد على الفطرة  
فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه) (رواه البخاري)

وينشأ ناشئ الفتيان فينا على ما كان عوده أبوه

ينشأ المسلم في مجتمع سني فيكون سنياً، أو في  
مجتمع شيعي فيكون شيعياً، وهو في الحالين يرى أن الصواب  
معه وأن ما دونه هو الباطل، وحاله في ذلك حال القائل.  
أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى فصادف قلباً خالياً فتمكناً

والآن لنتساءل هل تقليد المجتهد في مسائل العقيدة  
منهج صحيح لمعرفة الحق؟ إن الدليل العقلي والدليل النقلی  
يبطلان التقليد.

أولاً: الدليل العقلي على إبطال التقليد:

أما دليل العقل فإنه قد ثبت أن الحق واحد  
لا يتناقض، لكن المقلدين مختلفون فعلمنا أن بعض عقائد

المقلدين خاطئة، وثبت من ذلك أن التقليد لم يؤدهم إلى معرفة الحق.

ويظهر ذلك جلياً إذا ما نظرنا إلى حال المقلدين من

غير المسلمين – إذ لا فرق بين التقليد في عقائد الإسلام والتقليد في غيره من العقائد، فالتقليد هو التقليد في كل دين = فلو كان التقليد سبيلاً صحيحاً لمعرفة الحق لكان كل مقلد في كل دين على صواب في عقيدته، وهذا ظاهر البطلان باتفاق المسلمين وغير المسلمين.

ثم ما الذي جُوز للمقلد تقليد مجتهد معين دون غيره؟! ولا يمكن أن يدعى المقلد أنه قلّد ذلك المجتهد لصواب رأيه دون غيره، لأن الصواب يتبين بالدليل، والمقلد لم يقف على أدلة من قلده ولا غيره.

فاختيار تقليد أحد المجتهدين دون غيره، وترجيح رأيه على غيره بدون دليل ترجيح بدون مرجح

وخلاصة ما يذهب إليه الدليل العقلي أن من يجيز

التقليد في العقيدة يجيز أن يكون الرأي ونقيضه كلاهما

صواباً وهذا باطل، ويجيز أن تكون عقيدة كل مقلد في كل

دين صحيحة وهذا باطل، ويجيز أن يتبع الإنسان غيره في

الاعتقاد الخاطئ وهذا باطل، ويجيز أن يرجح بين المجتهدين

واتباع أحدهم دون مرجح وهذا باطل.

**ثانياً: الدليل النقلى على إبطال التقليد**

لقد ثبت في غير موضع من القرآن الكريم الذم

للمقلدين، والوعيد لهم بالعذاب، والآيات دالة على أن التقليد

في العقيدة سبيل للخطأ فيها إذ كان تقليد الكافرين لأبائهم

مانعاً لهم من الإيمان ودافعاً للكفر، فمن ذلك قوله تعالى:

١- (إذ تبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا ورأوا العذاب وتقطعت

بهم الأسناب وقال الذين اتبعوا لو أن لنا كرة فنتبرأ منهم

كما تبرأوا منا كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم وما

هم بخارجين من النار) [البقرة: ١٦٦-١٦٧]

٢- (وَإِذَا هِيلَ لَهُمْ اتَّبَعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا الْفَرِيقَ عَلَيْهِ آيَاتُنَا أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ) [البقرة: ١٧٠]

٣- (اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ) [التوبة: ٣١].

٤- (إِنَّ قَالِ لَأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) [الأنبياء: ٥٢-٥٤].

٥- (قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَنْظِلُ لَهَا عَاكِفِينَ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ أَوْ يَنْفَعُوكُمْ أَوْ يُضَرُّونَ قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ) [الشعراء: ٧١-٧٤].

٦- (وَإِذَا هِيلَ لَهُمْ اتَّبَعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آيَاتُنَا أَوْ لَوْ كَانَ الشَّيْطَانُ يَدْعُوهُمْ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ) [لقمان: ٢١]

٧- (وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكِبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنَتُهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا) [الأحزاب: ٦٧-٦٨].

٨- (ام آتيناهم كتابا من قبله فهم به مستمسكون بل قالوا إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مهتدون وكذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير إلا قال مترفوها إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون قال أولو جئتكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم قالوا إنا بما أرسلتم به كافرون فانتقمنا منهم فانظروا كيف كان عاقبة المكذابين) [الزخرف: ٢١-٢٥].

#### آفات التقليد:

فقد ثبت إذن بالدليل العقلي والدليل النقلى أن التقليد فى مسائل العقيدة لا يجوز لما يؤدى إليه من جواز اعتقاد الكفر تقليداً للأباء والعلماء حيث يقتدى المقلد بإمام يثق فيه فيركن إلى التقليد ويتكاسل عن طلب الحق، وربما كان الحق أمام عينيه صريحاً واضحاً فيعمى عنه المقلد أو يتعامى لأن من قلده رأى رأياً خلافاً للحق، فيترك المقلد الحق الواضح لقول من يقلده، متهماً نفسه بأنه عاجز عن إدراك الحق —

وهو أمام عينيه -- وأن المجتهد الذى قلده أكثر إحاطة وادق فهما .

ولازال المقلد واقعاً فى أحد أمرين إما التعصب، وإما التشكك، وربما تبدوا هاتان الآفتان متناقضتين ولكن مصدرهما واحد وهو التقليد .

فأما التعصب فمنشؤه أن المقلد جاهل بالدليل والحجة، يظن أنه على الحق ثقة منه بمجتهديه الذين يقلدهم، ومن كان هذا حاله فإنه لا يقبل الحجة مهما بلغت من الوضوح مادامت مخالفة لقول من يقلده، فهو إنما يعول على آراء الرجال التى تصيب وتخطئ ولا يلقى بالأدليل بالغاً من القوة ما بلغ، وهذا هو التعصب البغيض الذى يؤدى إلى رفض الحق، ويجعل المقلد منقاداً لراى أئمنته دون الإحاطة بما عليه مجتهدو المذاهب الأخرى والتى ربما تملك من الدليل ما هو أهدى وأقوم مما عليه المقلد .

فالمقلد يتعصب لما ينشأ عليه من مذاهب المجتهدين،

فيعمى عما فى مذهبه من الباطل فيراه حقاً كله، ويعمى

كذلك عما فى مذهب غيره من الصواب فيراه خطأ كله

وعين الرضا عن كل عيب كليله

ولكن عين السخط تبدى المساويا

ومثل هذا التعصب الناشئ من التقليد مفض لا محالة

إلى العداء بين المسلمين، فالمقلدون يعتقدون أن مذهبهم قد

حاز الصواب من كل وجه، وأن مذهبهم المذهب الصحيح الذى

لا يأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأن كل فرقة

ومذهب سوى مذهبهم ضلال أو ابتداع أو كفر، ويعتقد

المقلدون دائماً أنهم الفرقة الناجية من عذاب الله دون من

سواهم من أتباع الفرق الأخرى الذين هم من أصحاب النار.

وكل هذه الهواجس وما على شاكلتها هى التى أدت

بالمسلمين فى كثير من العصور حتى يومنا هذا إلى إباحة

بعضهم لدماء بعض كما نراه ماثلاً اليوم هنا وهناك فى بقاع

عالمنا الإسلامى.

وأما التشكك والتزعزع في العقيدة فبالرغم من أنه يبدو نقيض التعصب فإنه في حقيقة الأمر آفة من آفات التقليد أيضاً.

غير أن هذه الآفة لا تكاد تصيب المقلد إلا إذا عرضت له شبهة تخالف ما عليه من اعتقاد، عندئذ لا يجد المقلد لديه حجة أو دليلاً يدفع به تلك الشبهات، فإذا بايما أنه يتزعزع، وإذا به يتحير في عقيدته، ويتشكك في دينه.

فإيمان المقلد دائماً إيمان غير ثابت الأركان فليس لديه من الحجج ما يقويه ويدفع به عن نفسه سهام الشبه.

وإذا قد ثبت بطلان منهج التقليد في تلقى العقيدة وتبين ما يترتب عليه من آفات، فلم يبق لدينا إلا النظر في المنهج الآخر وهو منهج الاجتهاد.



## (٤) الاجتهاد سبيل النجاة

منهج الاجتهاد يعنى بذل الجهد فى استنباط العقيدة من الكتاب والسنة، فالدليل على صحته ظاهر لأن النظر فى أدلة الكتاب والسنة هو الأصل الذى لا نتكلف إثبات صحته.

### شبهات حول الاجتهاد

وبالرغم من أن الرجوع للكتاب والسنة أصل لا يختلف عليه أحد من أتباع الفرق جميعاً فإن لقائل أن يقول: إذا كان قد ثبت بطلان منهج التقليد بما أدى إليه من اختلاف المقلدين فإن منهج الاجتهاد كذلك يؤدي للاختلاف بين المجتهدين فى أمور العقيدة، والعقيدة الصحيحة واحدة، فعلم من ذلك أن الاجتهاد أدى ببعض المجتهدين إلى الخطأ فى العقيدة فيثبت بذلك أن الاجتهاد ليس سبيلاً صحيحاً فى تحصيل العقيدة. وهو بذلك سواء بسواء مع منهج التقليد، فكلاهما ربما يؤديان للخطأ فى الاعتقاد.

ونحن نسلم أن الاجتهاد في تحصيل العقيدة من الكتاب والسنة ربما يؤدي إلى خطأ في الاعتقاد، لكننا لا نسلم أنه في ذلك سواء مع منهج التقليد.

ذلك لأن المجتهد مأجور من الله على اجتهاده سواء أداه اجتهاده إلى معرفة الصواب أم أداه الاجتهاد إلى الخطأ في تبين وجه الحق، ودليل ذلك قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) (إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر) (متفق عليه)

وبهذا يظهر الفرق بين المجتهد والمقلد في العقيدة، فالمجتهد في تحصيل المسائل العقائدية — وإن أخطأ — مأجور على كل حال من الصواب والخطأ، وهذا خلاف المقلد فإنه إن قلد المجتهد فيما أخطأ فيه لم يكن المقلد معذوراً بل كان آثماً لأن الله لم يأمره بالرجوع لرأى المجتهد وإنما كلف الجميع بالرجوع إلى الله ورسوله فأطاع المجتهد وعصى المقلد.

فالقول بأن طريق الاجتهاد في تحصيل العقائد يمكن أن يؤدي للوقوع في الخطأ وهو في ذلك مثل التقليد قول صحيح.

ولكن يبقى مع ذلك أن للمجتهد أجراً وعلى المقلد وزر

وأجر المجتهد حصل له وإن أخطأ لما بذله من الجهد ابتغاء تحصيل الحق، بينما وقع المقلد في الإثم لأنه اتبع قول إنسان لم يأمر الله عز وجل باتباعه، فقول المجتهد في ذاته ليس حجة، وإنما الحجة في الكتاب والسنة، والله عز وجل لم يأمر بتقليد المجتهد في رأيه، وإنما أمر بالرجوع إلى الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فمن فلك مجتهداً في قوله دون الرجوع إلى الدليل من الكتاب والسنة كان أنمأ، لأنه ترك ما أوجب الله اتباعه وفلك من لم يوجب الله تقليده.

وعدم جواز تقليد المجتهدين في العقيدة ليس

مخالفاً لقوله تعالى (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)

[النحل، ٤٢] أو قوله تعالى (فلولا نفر من كل فرقة منهم

طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم)

[التوبة: ١٢٢]، لأن الرجوع للعلماء إنما يكون لطلب ما عندهم من الدليل الذي عندهم من الكتاب والسنة لا مجرد الوقوف على رأيهم وذلك بدلالة (أهل الذكر)، فإنما يرجع اليهم لطلب ما عندهم من الذكر.

كما ينبغي أن نضرب بين التقليد في العقائد والتقليد في الفروع الفقهية، فالفروع الفقهية يكفى في تصحيحها الظن لأن مراد الشرع منها مجرد (العمل) الدال على طاعة العبد لله، وهذا بخلاف الأصول العقائدية التي غاية الشرع منها (العلم) القطعى الذى لا يكفى فيه الظن، ومن ذلك يتبين أن تقليد العلماء إذا جاز فإنما يكون فيما يطلب فيه (العمل) لا (العلم) وهى المسائل الفقهية أما ما يطلب فيه (العلم) فإنه من شأن كل مكلف بقدر اجتهاده.

والخلاصة أن مثل هذه الآيات إذا صح الاستشهاد بها على صحة تقليد المجتهدين، فإن ذلك إنما يقتصر على تقليدهم فى الفروع الفقهية دون الأصول العقائدية.

ثم إن المقلد إذا رجع إلى العلماء المجتهدين وجدهم مختلفين متنازعين في وجه الصواب فعندئذ لا يمكن أن يقلدهم جميعاً لاختلافهم، ولا يمكن أن يقلد واحداً منهم دون غيره لأن تقليد أحدهم دون دليل ليس بأولى من تقليد الآخر.

لذلك فإنه إن جاز تقليد العلماء فيما اتفقوا فيه، فإنه يمتنع فيما اختلفوا فيه ومن هنا فإنه لا سبيل للمكلف —

لا سيما إذا كان التنازع في ميدان العقيدة — سوى الرجوع إلى

دليل الكتاب والسنة وهذا ما أمر الله به في قوله — تعالى — (يا

أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم

فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم

تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً) [النساء؛

٥٩] فالآية تحدد أنه عند التنازع يكون سبيل النجاة رد مسائل

الخلاف إلى الله والرسول وحدهما أي إلى القرآن والسنة دون ما

سواهما. فالمسلم الذي يريد أن يتبين الفرقة الناجية ويكون

منها عليه أن يعرف الحق متمثلاً في الكتاب والسنة، ولا سبيل

لعرفة الحق بأراء الرجال فسبيل النجاة ان "تعرف الحق فتعرف اهله" وان "تعرف الرجال بالحق لا ان تعرف الحق بالرجال" والخطأ الذى يقع فيه مقلدو الفرق انهم يبتدأون بتقرير ان طائفة او مذهباً او فرقة هي الطائفة الناجية، فيصوبون رايها في كل ما تقول بحجة انها على الحق دون غيرها فهم لا يعرفون الحق إلا بالرجال، فمقلدوا الفرق ينشأون على تعظيم الرجال أولاً فيؤديهم ذلك الى اعتقاد كل ما يقولونه صواباً او خطأ، وكان الأولى بهم ان ينشأوا على تعظيم الحق وطلبه فيؤديهم ذلك الى تعظيم من يتبع هذا الحق.

ومن هنا نعلم ان نشأة الإنسان على مذهب من المذاهب واتباع هذا المذهب واعتناق آراء أئمتة المجتهدين غير جائز، وإنما الواجب على المكلف التبرأ من تقليد كل مذهب، وعدم اعتناق رأى إلا بعد الوقوف على الأدلة جميعاً وتمكن احدها من النفس، واثقاً من صحة الرأى لصحة الدليل فالمكلف لا يلزمه اعتقاد رأى من الآراء لم يتبين فيه وجه الصواب

والدليل على صحته، وهذا هو سبيل النجاة الذى يعفى المكلف  
من الإثم ويبرئ ذمته أمام الله عز وجل.

فلا عذر للمكلف أمام الله بأن يقول: قد اتبعت فلاناً  
من الناس فى رأيه، أو اعتقدت كذا لأن فلاناً اعتقده، أو قللت  
مذهباً من المذاهب لأنى نشأت عليه، ولكن العذر المقبول أن  
يقول المكلف اجتهدت قدر استطاعتي فيما ذهبت إليه من رأى  
واعتقاد، واعتقادي ما أدى إليه اجتهادي.

وقد يقول قائل: ليس لدى عامة الناس القدرة على  
الاجتهاد، فكيف نلزمهم بالاجتهاد وليس عندهم أدواته؟

فأقول: فمن لم يكن له القدرة على الاجتهاد فى بعض  
أمور العقيدة، فعليه أن يجتنب أن يعتقد فيها رأياً، ويكفيه أن  
يحصل أصول العقيدة التى لا خلاف فيها، وأن يبتعد عن القول  
بأحد الآراء التى وقع فيها الخلاف مادام لم يطلع فيها على آراء  
المخالفين ولم يستطع أن يرجح بينها.

فليس من الصواب أن يعتقد الإنسان رأياً تقليدياً  
لاعتقاد غيره دون الرجوع لدليله، ويترك اعتقاد ما سواه دون  
الرجوع لدليله، فهذا ترجيح دون مرجح، وليس تقليد أحد  
المذهبيين — بعد افتقاد الدليل — بأولى من الآخر.

وقد يقول قائل: فهل يكون المجتهدون من اتباع كل  
(دين) على صواب لكونهم اتبعوا طريق الاجتهاد؟ وهل  
يكونون مأجورين إن آداهم اجتهادهم إلى اعتناق غير دين  
الإسلام؟

فأقول: إن الله عز وجل قد دعا أهل الأديان جميعاً إلى  
النظر فيما جاء به الرسول من الكتاب والسنة، فعلمنا من هذه  
الدعوة أن الله عز وجل ما دعاهم إلى ذلك إلا لأن النظر فيهما  
والاجتهاد في الاطلاع عليهما — إذا تجرد من التقليد  
والعصبية — يؤدي بلا شك إلى الاهتداء للإسلام.



فإن الله عز وجل طلب منهم أن يسلموا، وذنم تقليلهم،

ودعاهم إلى الاجتهاد فثبت من ذلك أن الاجتهاد – لو اخلصوا

فيه – يؤديهم للإسلام ضرورة. فإن الله عز وجل يتنزه أن يدعو

للنظر في دليل الكتاب والسنة مع أن النظر فيهما لن يؤدي

للحق وعليه فإنه يستحيل على المجتهدين من أهل الأديان

الأخرى – إن هم اخلصوا في اجتهادهم – أن يؤديهم هذا

الاجتهاد لغير الإسلام.

فالتساؤل إذن غير قائم في الواقع لأن من اجتهد

بإخلاص من أهل الأديان بغية الوصول إلى الحق هداه الله إلى

الحق قطعاً قال تعالى (والذين جاهلوا فينا لتهديتهم سبلنا)

[العنكبوت: ٦٩]

### ثمرات الاجتهاد

وأول ثمرات الاجتهاد حصول الأجر للمجتهد في حال الصواب

والخطأ لما بذله من جهد في سبيل معرفة الصواب.

كذلك فإن العقيدة ترسخ في نفس المجتهد لأنها  
استقرت بالحجة والبرهان.

واختلاف المجتهدين اختلاف على بصيرة، يعلم فيه  
المجتهد أن رايه يحتمل الخطأ كما أن رأى غيره يحتمل الصواب،  
لذلك فهو خلاف يقوم على التسامح بين المجتهدين فيقدر كل  
مجتهد ما بذله الآخر من الجهد في سبيل تحصيل الحق، كما  
يقدر فيه كل مجتهد للآخر أنه بذل ما بذل من الجهد ابتغاء  
رضا الله عز وجل، فهم جميعاً مشتركون في هذا الهدف  
الأسمي، وإن اختلفوا في وجوه إصابة الحق فأدركه من أدرك  
وقصر عنه من قصر.

وطريق الاجتهاد يطلب فيه كل مجتهد ما عند الآخر  
من الدليل، وهو بهذا منهج للانفتاح على ما ند الآخر من  
وجوه الخير، فالمجتهد يدور مع الحق حيث دار، فهو ينظر  
بعين متجردة من التعصب فإذا رأى خطأ فيما يعتقد تبرا  
منه، وإذا رأى صواباً عند غيره سعى إليه.

والحق أنه ما من من مذهب من مذاهب المسلمين إلا  
تجد فيه حقاً وباطلاً، لكن المجتهد وحده هو الذى لا يتقيد  
بفرقة فيعتقد صواب رأيها فى كل ما تقول، ولا ينغلق على  
نفسه فيحرمها مما عند الفرق الأخرى من الخير .

فالمجتهد الباحث عن الحق لن يمنعه التقليد من  
الانتفاع بالتربية الروحية عند الصوفية، والتحليل العقلى  
عند المعتزلة وذخائر أهل البيت فى المذهب الشيعى، ونقد  
الإسناد والرواية عند أهل السنة، وسوف يأمن المجتهد أن  
يوقعه التقليد فى أخطاء تلك المذاهب، كما سيجتنب الوقوع  
فى كثير من الخلافات العقائدية التى لم يوجب الله على المسلم  
الإحاطة بها .

إن الاجتهاد المفضى للتسامح سبيل نجاة الأمة من  
تلك الصراعات المذهبية البغيضة التى أوجدها التقليد .  
والاجتهاد سبيل توحيد الأمة فى طلب الحق من كتاب الله،  
وسنة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) . وباجتماع الأمة  
كلها على منهج واحد هو منهج الاجتهاد سوف يزول التفرق

الناشئ من تقليد مذهب أو فرقة أو إمام، وباختفاء التقليد وإحلال الاجتهاد محله تزول المذهبية العقائدية وما يكتنفها من تعصب بغض يحول دون أن يرى المسلم الخير والنفع المبتوث في مذاهب المسلمين وفرقهم.

وباجتماع الأمة على الاجتهاد سوف تصبح مسائل الخلاف مسائل فردية تتعلق بما وصل إليه كل فرد على حده وبذلك تزول تلك الفرق جميعاً، وتبقى فرقة واحدة ناجية تلك التي اجتهد اتباعها في تحصيل الحق من كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأصابوا الأجر، وإن اختلفوا فيما بينهم.

### نتائج البحث

أ- تسبب التقليد في انقسام المسلمين شيعاً وأحزاباً وفرقاً ومذاهب، تدعى كل فرقة لنفسها النجاة وتصنم من سواها بالضلال تارة وبالكفر أخرى.

ب- والمقلد لا يمكنه معرفة الصواب والخطأ لافتقاده الدليل، فعقيدته تملأ عليه، وهو لا يختار عقيدته وإنما تفرض عليه بفعل عامل التنشئة، فمن شب على شيء شاب عليه. ج- وقد ثبت بدليل العقل ودليل النقل أن التقليد، في العقائد لا يجوز، وإيمان المقلد لا يصح.

د- وسبيل النجاة ومعرفة الحق أن يجتهد المسلم في رد مسائل الخلاف العقائدية إلى الدليل من الكتاب والسنة، وبذلك يبرئ ذمته، ويعفى نفسه من الحرج والإثم، وينال الأجر من الله سواء أصاب أم أخطأ، فالجهد مأجور في الحاليتين.

هـ- والذين يستبدلون التقليد بالاجتهاد إنما يستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير.

فبينما يأثم المقلد بتقليده ينال المجتهد الأجر من الله.

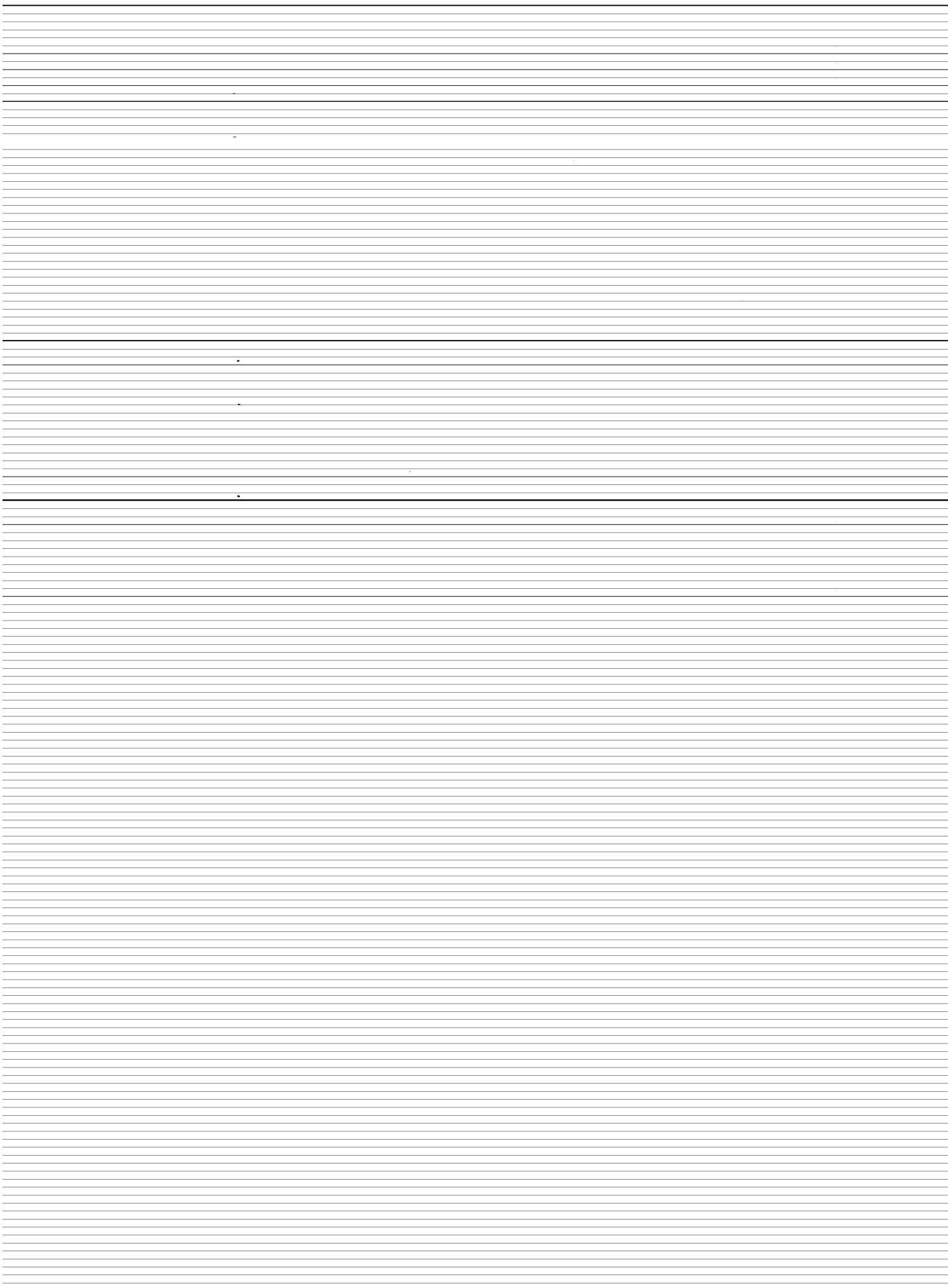
وبينما يتشكك المقلد فى عقيدته تجد ايمان المقلد  
راسخاً كالجبال.

وبينما يحمل التقليد على العصبية التى تعمى  
صاحبها عن الحق، يذبح الاجتهاد صاحبه للبحث عن أوجه  
الخير فى كل مذهب.

وبينما يكتنف التقليد شعارات التكفير يبيت الاجتهاد  
روح التسامح بين المختلفين.

و- الفرقة الناجية ما كانت على منهاج النبوة لا عن طريق  
الادعاء بالانتساب إلى ذلك المنهج، ولكن بالبحث عن الدليل  
من الكتاب والسنة، وعلى ذلك فالفرقة الناجية ليست  
واحدة من تلك الفرق الإسلامية جميعاً، وإنما الفرقة  
الناجية هى تلك الفرقة التى تضم جماعات المجتهدين  
وإن اختلفوا فيما بينهم.

## ملاحق البحث

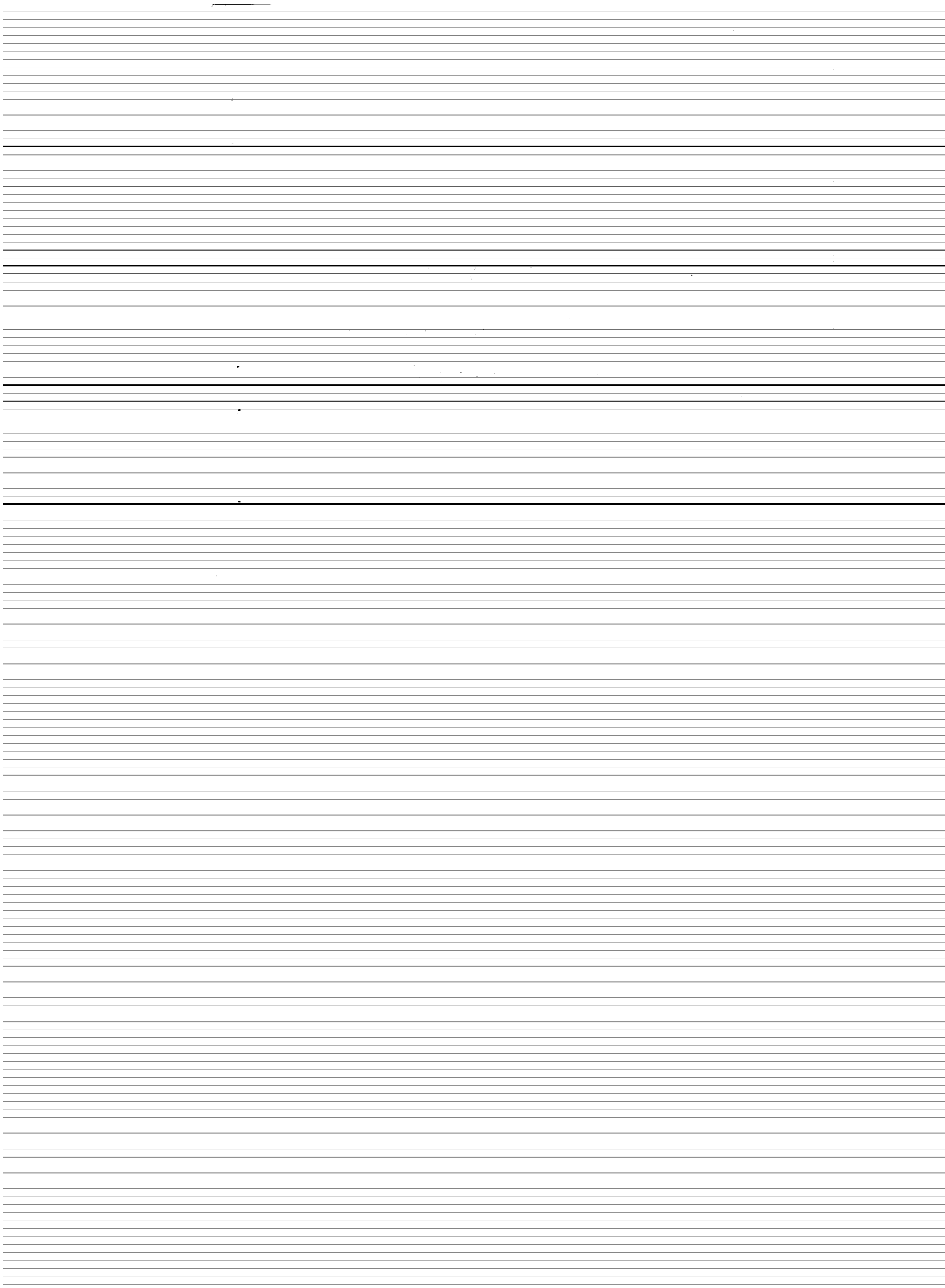




## ملحق (١)

آراء أنمة الفرق فى عدم جواز التقليد فى

مسائل العقيدة، ووجوب تحصيلها بالاجتهاد



بالرغم من أننا نرى أن ما سقناه من الدليل العقلى والدليل النقلى كاف فى إبطال التقليد فى مسائل العقيدة فإننا نسوق أيضاً بعض آراء أهل العلم من أصحاب مذاهب متعددة فى مسألة التقليد فى العقائد، ونسوق هذه الآراء لأننا حجة فى نفسها، وليس لأننا نقلناهم فيها، ولكن نسوقها تأكيداً على ما ذهبنا إليه، ولأن بعض الناس لا يرضى بغير التقليد واتباع الآراء، فلمثل هذا الصنف من الناس نعرض آراء العلماء فى إبطال التقليد فى العقيدة، فليقلدهم المقلدون فى هذا الرأى إن أرادوا. وإن أصر المقلد على التقليد فليقلد العلماء فى إبطال التقليد!!

#### أولاً: آراء المعتزلة

١- يقول أبو الحسين البصرى (ت٤٣٦هـ): "باب فى أنه ليس للعامى أن يقلد فى أصول الدين؛ منع أكثر المتكلمين والفقهاء من التقليد فى التوحيد والعدل والنبوات، وأباح قوم من أصحاب الشافعى أن يقلد فى ذلك، ولم يختلفوا فى أنه ليس له أن يقلد فى أصول الشريعة، كوجوب الصلاة

وأعداد ركعاتها، والدلالة على المنع من ذلك هي أن المكلف مأخوذ عليه العلم بهذه الأمور. والمقلد ليس بعالم، لأنه يجوز خطأ من يقلده، ولأن من أباحه ذلك، وأوجب عليه المعرفة بأصول الدين والشريعة، فقد ناقض لأن المعرفة بوجوب الصلاة والصيام لا تصح إلا مع المعرفة بصدق من جاء بهما، فإن قلد في صدقه، فقد قلد في وجوب كل ما أخبر بوجوبه، وإن جاز أن يعلم صدقه بالتقليد جاز أن يعلم أصول الشريعة بالتقليد" (المعتمد في أصول الفقه ٣٦٥/٢)

٢- يقول القاضي عبد الجبار (ت٤١٥هـ): "التقليد هو قبول قول الغير من غير أن يطالبه بحجة وببينة حتى يجعله كالقلادة في عنقه، وما هذا حاله لا يجوز أن يكون طريقاً للعلم ولهذا لم نذكره في الطرق المذكورة، والذي يدل على ذلك هو أن المقلد لا يخلو إما أن يقلد أرباب المذاهب جملة أو لا يقلد واحداً منهم، إذ لا معنى لتقليد بعضهم دون بعض لفقد المزية والاختصاص، ولا يجوز أن يقلد أسباب المذاهب

جملة لأنه يؤدي إلى اجتماع الاعتقادات المتضادات، فلم  
يبقى إلا أن لا يقلد واحداً منهم ويعتمد على النظر  
والاستدلال" (شرح الأصول الخمسة، ص ٦١)

ثم قال "فإن قيل: أليس جوزتم للعامي تقليد العالم،  
فلنا: إن ذلك ليس بتقليد، فإننا إنما جوزنا له الرجوع إلى قول  
العالم لقوله تعالى (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)  
[النحل: ٤٣]، ولأن الأمة اتفقت على أن له الرجوع إليه فلا  
يكون تقليداً. وبعد فإننا إنما سوغنا له ذلك في الفروع، وفيما  
يكون طريقه الاجتهاد، فلا يصح قياس الأصول عليه، وعلى  
أنا لم نجوز للعامي أن يعتقد صدق ما يقوله العالم والقطع  
عليه، وعلى أن خلافه كذب، وإنما الذي سوغناه له أن يعمل  
بقوله فقط" (شرح الأصول الخمسة ص ٦٢)

### ثانياً: آراء الشيعة الزيدية

٣- رد الإمام يحيى بن الحسين (ت ٢٩٨هـ) على من يجيز  
التقليد في الاعتقاد بأن ذلك يوجب عليه أن يجيز عدة

أمور ثبت في العقل بطلانها وهذه الأمور الباطلة التي  
 تلزم القائل بجواز التقليد في العقيدة أبرزها أن كل من  
 أمر بدين "من أديان الكفر وأشار به فقبله منه فاجل،  
 وقلده، ودخل فيه، فأحل ما حرم الله وحرم ما أحل الله  
 كان بذلك برياً من الوزر وكان جميع ذلك الأمر على من  
 أمره به دون من قبله ولو كان ذلك كذلك لم يعذب الله إلا  
 المؤسسين لأنواع الشرك من القرون الأولى ولكان كل من  
 عمل بعملهم ناجياً من سخطه وعقابه.

ولكان كل من قال على الله بالحق ودان بدين محمد  
 صلى الله عليه وعلى أهل بيته الطيبين وسلم غير مثاب عليه،  
 ولكان الثواب واجباً في القياس للرسول، ولم يكن لمن عمل به  
 ثواب ولا محمدة، ولم يكن المذنب بإجرامه بأهل بالعقوبة من  
 المحسن في أعماله، ولكان المطيع والعاصي في الثواب والمجازات  
 على العقاب سيان، إذ كانا من جميع أفعالهما بريان (مجموع  
 رسائل الإمام الهادي إلى الحق القويم ص ٥٥٢)

وكل هذه الأحوال الظاهرة بطلانها تلزم القائل بجواز التقليد في الاعتقاد فثبت ببطلانها بطلان هذا القول.

٤- ويقول الإمام يحيى بن حمزة العلوى (ت ٧٤٩هـ)؛ "فاعلم أن جميع المسائل الإلهية كإثبات الصانع وإثبات صفاته وتنزيهه في أفعاله وصفاته، وتنزيهه في صفاته عن مشابهة الممكنات، وتنزيهه في أفعاله عن القبائح التي لا تليق بأفعاله، والنبوة والعلم بأحوال المعجز، وغير ذلك من المسائل الإلهية لا يجوز التقليد فيها، ولا بد فيها من النظر، وتقريرها بالأدلة، والفرض فيها هو العلم القاطع دون ما سواه من التقليد والظن فإنه لا يقوم مقام العلم بحال.

والتقليد إنما يكون في المسائل الاجتهادية التي وقع فيها الخلاف بين علماء الملة، وفقهاء الأمة فما هذا حاله فيجوز فيها التقليد. فصارت المسائل على نوعين. قاطعة وظنية.

فأما القاطعة من المسائل الإلهية فلا يجوز التقليد فيها بحال لما ذكرناه، وأما الظنية فهي جميع مسائل الشرع التي

وقع فيها الخلاف بين العلماء، وما هذا حاله يجوز فيه التقليد  
للعوام الذين لا يستطيعون النظر، ولا يمكنهم تقرير قواعده.

لا يقال فإذا جاز التقليد في المسائل الشرعية، فلم لا  
يجوز التقليد في المسائل الدينية الإلهية. وهما سيان في  
حاجة الدين إليهما؟

لأن نقول، إن المأخوذ في المسائل الإلهية هو العلم وهو  
اللطيف للمكلفين وهذا لا يمكن حصوله إلا بواسطة النظر  
فلهذا وجب على العوام النظر، ليحصل لهم العلم بالله وهو  
لطفهم، هذا إذا كان يمكنهم، وإن لم يكن لم يجب، بخلاف  
المسائل الشرعية فإن الغرض فيها هو العمل لا غير وليس المراد  
فيها علماً، فلهذا كان التقليد فيها كافياً، فافترقا (الرائق في  
تنزيه الخالق ص ٢١٨، ٢١٩)

### ثالثاً: آراء الشيعة الاثنا عشرية

٥- يقول الطوسي (ت ٤٦٠هـ) "التقليد إن أريد به قبول قول  
الغير من غير حجة، وهو حقيقة التقليد فذلك قبيح في



العقول لأن فيه إقداماً على ما لا يأمن كونه ما يعتقده عند التقليد جهلاً لتفرده من الدليل، والإقدام على ذلك هيب في العقول، ولأنه ليس في العقول تقليد الموحد أولى من تقليد الملحد إذا رفعنا النظر والبحث عن أوهامنا، ولا يجوز أن يتساوى الحق والباطل" (الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد ص ٢٦، ٢٧)

٦- يقول محمد رضا المظفر: "نعتقد أن الله تعالى لما منحنا قوة التفكير، وهب لنا العقل، أمرنا أن نتفكر في خلقه وننظر بالتأمل في آثار صنعه، ونتدبر في حكمته وإتقان تدبيره في آياته في الأفاق وفي أنفسنا قال تعالى (سنريهم آياتنا في الأفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق) [فصلت: ٥٣]، وقد ذم المقلدين لأبائهم بقوله تعالى (قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا أولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئا) [البقرة: ١٧٠]، كما ذم من يتبع ظنونه ورجمه بالغيب فقال (إن يتبعون إلا الظن) [الأنعام: ١١٦].

وفى الحقيقة إن الذى نعتقد أن عقولنا هى التى  
 فرضت علينا النظر فى الخلق ومعرفة خالق الكون، كما  
 فرضت علينا النظر فى دعوى من يدعى النبوة وفى  
 معجزته، ولا يصح عندها تقليد الغير فى ذلك، مهما تكن  
 لذلك الغير منزلة واثراً. وما جاء فى القرآن الكريم من الحث  
 على التفكير واتباع العلم والمعرفة، فإنما جاء مقررراً لهذه  
 الحرية الفطرية فى العقول التى تطابقت عليها آراء العقلاء،  
 وجاء منبهاً للنفوس على ما جبلت عليها من الاستعداد  
 للمعرفة والتفكير، ومفتحاً للأذهان وموجهاً لها على ما  
 تقتضيه طبيعة العقول.

فلا يصح — والحال هذه — أن يهمل الإنسان نفسه فى  
 الأمور الاعتقادية أو يتكل على تقليد المربين أو أى أشخاص  
 آخرين، بل يجب عليه بحسب الفطرة العقلية المؤيدة  
 بالنصوص القرآنية أن يفحص ويتأمل وينظر ويتدبر فى  
 أصول اعتقاداته المسماة بأصول الدين، التى أهمها التوحيد  
 والنبوة والإمامة والمعاد.

ومن قلد آباءه أو نحوهم في اعتقاد هذه الأصول فقد ارتكب شططا وزاغ عن الصراط المستقيم، ولا يكون معذورا أبداً.

وبالاختصار عندنا هنا ادعاءان  
الأول: وجوب النظر والمعرفة في أصول العقائد ولا يجوز تقليد الغير فيها.  
الثاني: إن هذا وجوب عقلي قبل أن يكون وجوباً شرعياً أي لا يستقى علمه من النصوص الدينية، وإن كان يصح أن يكون مؤيداً بها بعد دلالة العقل (عقائد الإمامية ص ١١، ١٢)

#### رابعاً: آراء الماتريدية من أهل السنة والجماعة

٧- يقول أبو منصور الماتريدي (ت ٣٢٢هـ) "فإننا وجدنا الناس مختلفي المذاهب في النحل في الدين، متفقين - على اختلافهم في الدين - على كلمة واحدة: أن الذي هو عليه حق، والذي عليه غيره باطل، على اتفاق جملتهم من أن

كلا منهم له سلف يقلده، فثبت أن التقليد ليس مما يعذر صاحبه لإصابة مثله ضده" (كتاب التوحيد ص ٣)

#### خامساً: آراء الأشاعرة من أهل السنة

٨- يقول الباقلاني (ت ٤٠٣هـ) "الواجب على المكلف أن يعرف بدء الأوائل والمقدمات التي لا يتم له النظر في معرفة الله عز وجل وحقيقة توحيده، وما هو عليه من صفاته التي بان بها عن خلقه وما لأجل حصوله عليها استحق أن يعبد بالطاعة دون عبادته" (الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ص ١٢)

٩- يقول ابن حزم<sup>(١)</sup> (ت ٥٦٤هـ) "ذهب محمد بن جرير الطبري والأشعرية كلها حاشا السمناني إلى أنه لا يكون مسلماً إلا من استدل، وإلا فليس مسلماً. وقال الطبري من بلغ الاحتلام أو الإشعار من الرجال والنساء أو بلغ المحيض من النساء ولم يعرف الله عز وجل بجميع أسمائه وصفاته

(١) ابن حزم ليس من الأشاعرة، لكنه أورد رأيهم فالتفتناه.

من طريق الاستدلال فهو كافر حلال الدم والمال. وقال: إنه إذا بلغ الغلام أو الجارية سبع سنين وجب تعليمهما وتدريبهما على الاستدلال على ذلك. وقالت الأشعرية لا يلزمهما الاستدلال على ذلك إلا بعد البلوغ" (الفصل ٢٥/٤)

١٠- يقول الغزالي (ت ٥٠٥هـ) "يكون الاعتقاد الحاصل بمجرد التقليد غير خال من نوع من الضعف في الابتداء على معنى أنه يقبل الإزالة بنقيضه لو ألقى إليه فلا بد من تقويته وإثباته في نفس الصبي والعامي حتى يترسخ ولا يتزلزل" (إحياء علوم الدين ١/١٢٥).

١١- ويقول الشيخ إبراهيم اللقاني (ت ١٠٤١هـ)

|                          |                          |
|--------------------------|--------------------------|
| فكل من كلف شرعاً وجباً   | عليه أن يعرف ما قد وجباً |
| لله والجائز والمستنعا    | ومثل ذا لرسله فاستمعاً   |
| إذ كل من قلّد في التوحيد | إيمانه لم يخل من ترديد   |

(شرح البيجوري على الجوهرة ص ٣٦ - ٤٢)

١٢- يقول الشيخ محمد عبده (ت ١٣٢٢هـ) "الغاية من هذا العلم (يعنى علم التوحيد) القيام بفرض مجمع عليه وهو

معرفة الله تعالى بصفاته الواجبة ثبوتها مع تنزيهه عما  
يستحيل اتصافه به، والتصديق برسله على وجه اليقين  
الذى تطمئن به النفس اعتماداً على الدليل لا استرسالاً مع  
التقليد حسبما أرشدنا إليه الكتاب فقد أمر بالنظر  
واستعمال العقل فيما بين أيدينا من ظواهر الكون وما  
يمكن النفوذ إليه من دلائله، تحصيلاً لليقين بما هدانا  
إليه، ونهانا عن التقليد بما حكى عن أحوال الأمم في  
الأخذ بما عليه آباؤهم وتبشيع ما كانوا عليه من ذلك،  
واستتباعه لهدم معتقداتهم، وإمحاء وجودهم الملى، وحق  
ما قال، فإن التقليد كما يكون في الحق يأتي في الباطل،  
وكما يكون في النافع يحصل في الضار، فهو مضلة يعذر  
فيها الحيوان، ولا تجمل بحال الإنسان" (رسالة التوحيد  
ص ٢٤)

١٣- يقول الشيخ حسن أيوب "فلا مجال هنا في إثبات  
العقيدة للتقليد، ولا للورثة، ولا للعادات، ولا للأهواء

والشهوات، إنما المجال مجال العقل السليم الحر غير المغلول  
وغير المكبوت" (تبسيط العقائد الإسلامية ص ١١)

ويقول أيضاً "فالمعرفة غير الجازمة معرفة مرفوضة،  
وصاحبها لا يعتبر مؤمناً، لأن العقيدة مبنية على الجزم فلا  
يعتبر مؤمناً من كان واهماً أو شاكاً أو ظاناً. ولا يعتبر مؤمناً  
من جزم بعقيدة مخالفة للواقع كاعتقاد قدم العالم، أو أن الله  
متعدد، أو أن القيامة واليوم الآخر لن يوجد مستقبلًا.

ويعتبر مؤمناً عاصياً من عرف الله تعالى واعتقد  
وجوده وصفاته ولكنه لا يعرف دليلاً على وجود الله، مع  
استطاعته النظر ومعرفة الدليل، ولو إجمالاً كأن تقول له: ما  
الدليل على وجود الله فيقول: الدليل على ذلك وجود هذا  
العالم مثلاً" (تبسيط العقائد الإسلامية ص ١٢)

١٤- يقول الشيخ الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي "أما  
الأمور الاعتقادية المتعلقة بأصول الدين فلا يجوز التقليد  
فيها بالإجماع، والفرق أن الأمور الاعتقادية لا يغنى فيها

الظن، وإنما سبيلها اليقين والقطع لقوله تعالى (ولا تقف..  
 كان عنه مسؤولاً) ولقوله وهو ينكر على الذين اتبعوا  
 الظن في اعتقاداتهم (إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا  
 يخرصون) ولا يوصل إلى اليقين إلا إشغال الفكر  
 والاستقلال في النظر والبحث.

أما الأحكام الفرعية فقد تعبدنا الله فيها بالظن، أي  
 أنه جعل ظن المجتهد والباحث دليلاً شرعياً يلزمه العمل  
 بمقتضاه، والدليل على ذلك أنه ﷺ كان يبعث أحاد الناس  
 لتعليم الناس أحكام الفروع من عبادات وغيرها، ويلزمهم  
 باتباع ما يقوله هذا الواحد، مع العلم بأن خير الأحاد لا يفيد  
 إلا الظن فكأنه يقول لهم إذا ظننتم — بموجب البحث أو تقليد  
 العالم الباحث — أن الحكم كذا، وجب عليكم تطبيقه والمصير  
 إليه، فهذا هو الفرق بين الواجبات الاعتقادية والأحكام  
 العملية" (اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية-  
 ص ٩٧)



### خامساً: آراء الأحياء من أهل السنة

١٥- يقول الشيخ عبدالله الهرري الحبشى "رد الله عز وجل في كتابه على من قلّد آباءه في عبادة الأصنام بقوله (إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ) أي أن أولئك اقتدوا بأبائهم في إشراكهم بغير دليل يقوم على صحة ذلك الدين وهذا يفهم منه أن علم الدين مطلوب" (صريح البيان في الرد على من خالف القرآن ١٧/١)

### سادساً: آراء الحنابلة من أهل السنة<sup>(١)</sup>

١٦- يقول ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) "فصل في أن الرسول لا بد أن يبين أصول الدين وهي البراهين الدالة على أن ما يقوله حق من الخير والأمر، فلا بد أن يكون قد بين الدلائل على صدقة في كل ما أخرج ووجوب طاعته في كل ما أوجب وأمر، ومن أعظم أصول الضلال الإعراض عن بيان

(١) استقل الحنابلة بمعتقد خاصة لذا فهم يمثلون فرقة عقائدية من فرق أهل السنة (انظر كتابنا عقيدة الحنابلة)

الرسول للأدلة والآيات والبراهين والحجج"

(النبوات ص ٧٤)

ثم يقول "وفى الكلام الماثور عن الإمام أحمد أصول

الإسلام أربعة دال ودليل ومبين ومستدل فالدال هو الله

والدليل هو القرآن والمبين هو الرسول. قال تعالى (لتبين

للتاس ما نزل إليهم) والمستدل هم أولو العلم وأولو الألباب

الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرأيتهم، وقد ذكره ابن

المنى عن أحمد وهو مذكور في العدة للقاضي أبي يعلى،

وغيرها، إما أن أحمد قال له، أو قيل له فاستحسنه، ولهذا صار

كثير من النظار يوجبون العلم والنظر والاستدلال وينتهون

عن التقليد، ويقول كثير منهم أن إيمان المقلد لا يصح، أو أنه

وإن صح، لكنه عاص بترك الاستدلال ثم النظر"

(النبوات ص ٧٦)

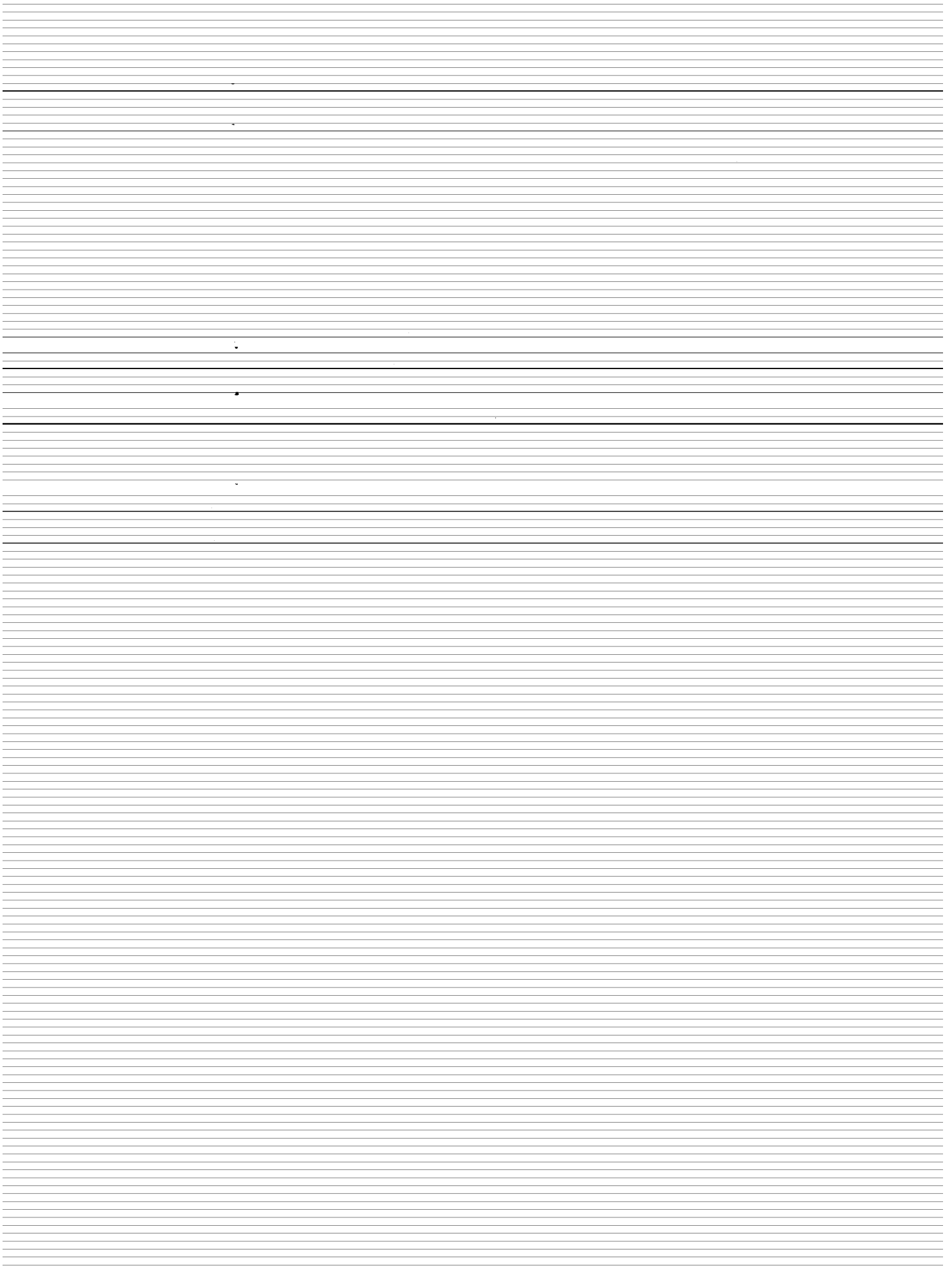
وقال " وإن قالوا إن من ليس عنده علم ولا بصيرة

بالإيمان، بل قاله تقليداً محضاً من غير معرفة يكون مؤمناً

فالكتاب والسنة يخالف ذلك" (النبوات ص ٨٩)

## ملحق (٢)

آراء بعض العلماء في حديث افتراق الأمة



هناك كثير من الناس يبني كلامه في الفرق على حديث افتراق الأمة، ويذهب بذلك إلى أن فرقته الفرقة الناجية دون من سواها.

غير أننا نثبت في هذا الملحق آراء لبعض العلماء ذهبوا إلى خلاف ذلك إما ببرد الحديث مطلقاً من حيث ضعف روايته وإما بتأويله

ونثبت هذه الآراء لأن النزعة الفرعية أبت إلا أن تعرض جانباً واحداً من آراء أهل العلم فأردنا أن نعرض للجانب الآخر.

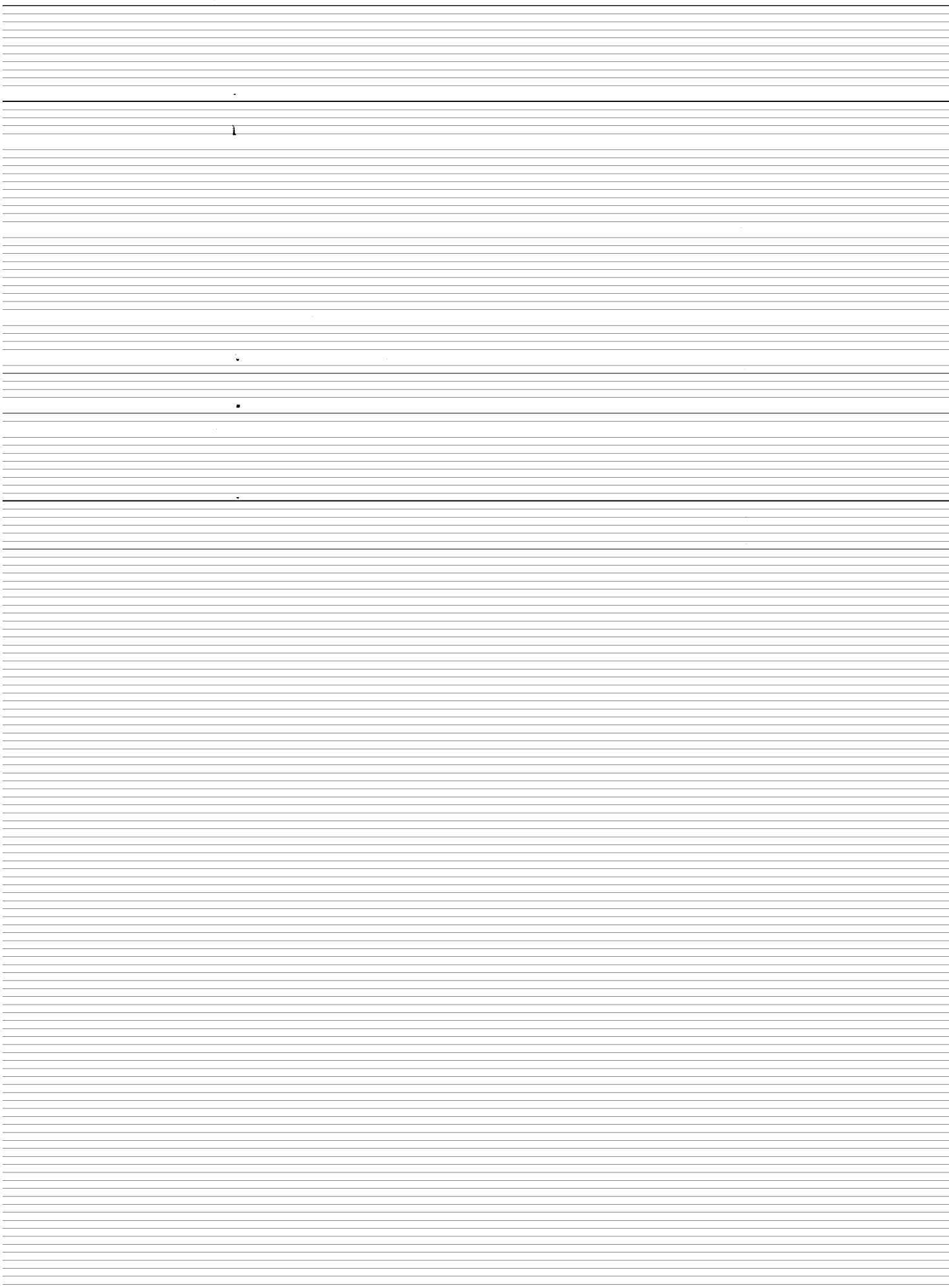
١- يقول ابن حزم "ذكروا حديثاً عن رسول الله ﷺ أن القنبرية والمرجئة مجوس هذه الأمة، وحديثاً آخر تفترق هذه الأمة على بضع وسبعين فرقة كلها في النار حاشا واحدة فهي في الجنة.

قال أبو محمد: هذان حديثان لا يصحان أصلاً من طريق الإسناد وما كان هكذا فليس حجة عند من يقول بخبر الواحد فكيف من لا يقول به" (الفصل ٢/٢٤٨)

٢- قال ابن الوزير "إياك أن تغتر بزيادة كلها في النار إلا واحدة، فإنها زيادة فاسدة ولا يبعد أن تكون من دسيس الملاحدة. وقد قال ابن حزم بأن هذا الحديث لا يصح" (العواصم والقواصم)

٣- ذكر المقدسي حديث (اثنتان وسبعون في الجنة وواحدة في النار) وحديث (اثنتان وسبعون في النار وواحدة ناجية) ثم قال " هذا أشهر والأول أصح إسناداً" (أحسن التقاسيم) (انظر تخريج حديث (كلها في الجنة إلا الزنادقة) في مسند الفردوس عن أنس، والحديث سكت عنه الحافظ بن حجر في زهر الفردوس، وحاول العجلوني التوفيق بين الحديثين بحمل أحدهما على الابتداء والآخر على الانتهاء)

٤- ويقول الشيخ محمد زاهد الكوثري "وقد وردت أحاديث في  
 افتراق الأمة على ثلاث وسبعين فرقة منها ما لا نص فيه على  
 الهالك منها. ومنها ما فيه بيان أن واحدة منها ناجية والباقية  
 هلكى، ومنها ما يمدحهم كلهم ناجين سوى واحدة هي  
 الزنادقة. وقد اختلف أهل العلم في ثبوت تلك الأحاديث  
 وعدم ثبوتها كلا أو بعضاً كما اختلفوا في المراد بالعدد المأثور  
 أو الأمة هل هي أمة الدعوة أم أمة الإجابة" (التبصير في  
 الدين / المقدمة ص٥)





## مصادر البحث

١- أحسن التقاسيم، محمد بن أحمد البشارى المقدسى (بدون  
بيانات)

٢- إحياء علوم الدين، أبو حامد الفزائى (ت ٥٠٥ هـ) - تحقيق

جمال محمود، محمد سيد - دار الفجر للتراث - ط١،

١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٣- الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، محمد بن الحسن الطوسى

(ت ٤٦٠ هـ) - دار الأضواء - بيروت - لبنان - ط٢ -

١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م

٤- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، القاضى أبو

بكر بن الطيب الباقلانى (ت ٤٠٣ هـ) - تحقيق محمد زاهد

الكوثرى - المكتبة الأزهرية للتراث - (د.ت)

٥- تبسيط العقائد الإسلامية، حسن أيوب - دار السلام -

القاهرة - ط١ - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م

٦- التوحيد، أبو منصور الماتريدي (ت ٢٢٢هـ) - تحقيق

الدكتور فتح الله خليف - دار الجامعات المصرية (د.ت).

٧- الرائق في تنزيه الخالق، الإمام يحيى بن حمزة العلوي (ت

٧٤٩هـ) - تحقيق إمام حنفي عبد الله - دار الآفاق العربية -

القاهرة - ط١ - ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م

٨- رسالة التوحيد، الشيخ محمد عبده (ت ١٣٢٢هـ) - الهيئة

العامة لقصور الثقافة

٩- شرح الأصول الخمسة، عبد الجبار بن أحمد (تعليق أحمد

بن الحسين بن أبي هاشم) - تحقيق الدكتور عبد الكريم

عثمان - مكتبة وهبة - القاهرة - ط٢ - ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م

١٠- شرح البيجوري على الجوهرة (المسمى تحفة المريد على

جوهرة التوحيد) المتن لإبراهيم اللقاني والشرح لـ البيجوري

- وزارة التربية والتعليم ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

١١- صريح البيان في الرد على من خالف القرآن، عبد الله

الهرري - دار المشاريع - ط٤- ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.

١٢- عقائد الإمامية، محمد رضا المظفر (بدون بيانات)

١٣- العواصم والقواصم، ابن الوزير (بدون بيانات)

١٤- الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد

بن حزم (ت ٤٥٦هـ) - المطبعة الأدبية - القاهرة - ط١ -

١٣٢٠هـ

١٥- اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية.

الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي - دار الفارابي

للمعارف - سورية - دمشق - ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.

١٦- مجموع رسائل الإمام الهادي إلى الحق القويم، الإمام يحيى

بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم - تحقيق عبد الله بن

محمد الشاذلي - مؤسسة الإمام زين بن علي الثقافية -

صعدة - اليمن - ط٢ - ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.

١٧- المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين محمد بن علي بن

الطيب البصري المعتزلي (ت ٤٣٦هـ) - تحقيق الشيخ خليل

الميس - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - ط١ - ١٤٠٣هـ /

١٩٨٣م

١٨- النبوات، ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) - تحقيق محمد عبد

الرحمن عوض - دار الكتاب العربي.

## المَحَلَّات

|    |   |  |
|----|---|--|
| ٥  | مقدمة .....                                   |  |
| ٩  | (١) الاختلاف بين الفرق الإسلامية .....        |  |
| ١٣ | أولاً: الخلاف في صفات الله .....              |  |
| ١٣ | ثانياً: الخلاف في القرآن .....                |  |
| ١٤ | ثالثاً: الخلاف في النبوة .....                |  |
| ١٤ | رابعاً: الخلاف في الإمامة .....               |  |
| ١٥ | خامساً: الخلاف في القدر .....                 |  |
| ١٦ | سادساً: الخلاف في اليوم الآخر .....           |  |
| ١٧ | (٢) الفرقة الناجية .....                      |  |
| ٢٢ | (٣) التقليد سبب التفرق .....                  |  |
| ٢٥ | أولاً: الدليل العقلي على إبطال التقليد .....  |  |
| ٢٧ | ثانياً: الدليل النقلى على إبطال التقليد ..... |  |
| ٢٩ | آفات التقليد .....                            |  |

|    |                                |
|----|--------------------------------|
| ٣٣ | (٤) الاجتهاد سبيل النجاة ..... |
| ٣٣ | - شبهات حول الاجتهاد .....     |
| ٤١ | - ثمرات الاجتهاد .....         |
| ٤٥ | نتائج البحث .....              |
| ٤٧ | ملاحق البحث .....              |
| ٤٩ | ملحق (١) .....                 |
| ٦٧ | ملحق (٢) .....                 |
| ٧٣ | مصادر البحث .....              |

## صدر للمؤلف

١- الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم. ٢٠٠٥، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - كفر الدوار - مصر.

٢- المعتزلة ونظرية إعجاز القرآن. ٢٠٠٥، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - كفر الدوار - مصر.

٣- باقة من الأدب العربي. دار فجر.

٤- الحنين إلى الأوطان (تحقيق) دار فجر.

٥- النتائج الإلهية في شرح الكافية البديعية (تحقيق). ٢٠٠٦، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - كفر الدوار - مصر.

٦- المنهج البلاغي في تأويل القرآن. ٢٠٠٧، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - كفر الدوار - مصر.

٧- عقيدة الحنابلة. ٢٠٠٧، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - كفر الدوار - مصر.

\* للتواصل مع المؤلف يمكن الاتصال على الهاتف  
٠٤٥/٢٢١٢٤٥٤

# مكتبة بلستانج المعرفة



مكتبة بلستانج المعرفة  
للطباعة والنشر وتوزيع الكتب  
على مدار الساعة - المحلة - بومال - ولاية تلمسان  
☎ 05/22267788 ☎ 052076816

